الحكامة الأمنية في الدول المغاربية و استراتيجيات تنفيذها – الجزائر نموذجا-

الأستاذ : بنادي محمد طاهر

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

جامعة بسكرة

الملخص:

استتباب الأمن في الدول هو من الأمور الاستراتيجية التي تهدف كل الدول من أجل تحقيقها، والحكم الراشد دعامة أخرى ومرتكز لتحقيق الأمن أن موضوع الأمن في بلادنا العربية مازال عنوانا مُخيفا عند النطق به، أو سماع ذكره، أو الاحتكاك به حتى في لحظات الضرورة، وكثيرا ما يتجنب الناس، حتى وإن اقتضى الأمر منهم التنازل عن حقوقهم، التواصل مع أجهزة الأمن، أو الاحتماء بها وطلب خدماتها، علما أنها مرفق مثل كل المرافق، وظيفتها تلبية حاجيات المرتفقين ليس إلا والأمن بمفهومه الواسع يرتبط بحياة الانسان عموما ،كالأمن الغذائي والأمن الروحي والأمن التربوي والأمن البيئي والأمن البيولوجي والأمن المائي والأمن الهوياتي والأمن الصحي...الخ. أما الأمن بمفهوم استعمال القوة من أجل الحفاظ على السكينة والهدوء والأمن العام – ونظرا لارتباطه الواسع بالوطن والدولة والمجتمع والمؤسسات- فإن المقاربة الأمنية مع تطور المجال الحقوقي المدستر والمرتبط بمسار الديمقراطية التي وسعت مطالب الشعوب وهامش الحريات الفردية والجماعية، فرض تعميق الاصلاح تفاديا لتأجيج الأوضاع وخلق اضطرابات وحراك قد يغير الأوضاع إلى الأسوأ كما حدث في بلدان عربية ومغاربية والتي ما تزال عالقة دون أمن ولا ديمقراطية.

Abstract

The security of the Arab countries is still a frightening title when speaking, listening to, or talking to, even in moments of necessity. People, even if required to waive their rights, avoid contact with the security services, or take shelter in them and request their services, although it is an annex, like all facilities, whose function is to meet the needs of the addressees only

Security in its broadest sense is linked to human life in general, such as food security, spiritual security, educational security, environmental security, biosecurity, water security, identity security, health security, etc. The security approach to the development of the human rights sphere, which is linked to the path of democracy, which has broadened the demands of the peoples and the margin of individual and collective freedoms, has forced the deepening of reform to avoid inflaming the situation and creating strikes. And a movement that could change the situation to the worst, as happened in Arab and Maghreb countries, which are still stuck without security and democracy

تمهيد:

تجمع دول المغرب العربي العديد من الروابط المشتركة، منها التاريخ المشترك واللغة والدين والمصير المشترك الذي عاشته المنطقة أجمع في حقبها التاريخية ماجعله يبدو موحدا الى حد بعيد بين أقطاره، فالعناصر والمقومات التي تربط المنطقة المغاربية شعبا وأرضا هي أعمق من أن تختصر في أمر واحد أو اثنين، فنضال الشعوب المغاربية في الحقبة الاستعمارية هو خير دليل وشاهد على أواصر الأخوة التي كانت تجمع هذه الشعوب وتوحد كلمتها ضد الاستعمار، حتى أننا نجد دماء شعوبها قد امتزجت ببعضها البعض في سبيل نيل الحرية واقتصاص حقوقها وشرعيتها في الكفاح أمام العالم أجمع والمحطات التاريخية التي تؤكد وترسخ هذا المقال هي كثيرة اذا ما أحصيناها، ولا بد أن اتفاق الشعوب هو نتاج اتفاق القيادات السياسية لهذه الأقطار حيث كانت مواقف الدول العربية المغاربية كافة تحمل في ثناياها تمجيد للتراب المغاربي ومنادات بتوحيده ضد أي تفكيك أو مناورة كانت تحاك من قبل السلطات الاستعمارية مهما تنوعت مشاربها ومضاربها الا أن الوحدة واللحمة كانت تجمع هذه الشعوب وتوحد مسعاها، وبالطبع الاتفاق مابين هذه الأقطار لا يخص ميدانا أو مجالا واحدا دون سواه بل هو مشترك في كل جوانبه سواء، الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي أو حتى الأمني لأن أي تهديد يمسُ قطر من الأقطار هو بمثابة التهديد للمنطقة برُمتها ونحن في هذه الورقة البحثية أردنا أن نعالج الميدان الأمني في المنطقة و نعود لبعض المحطات التاريخية التي تُعنى بالجانب الأمني المشترك بين أقطار دول المغرب العربي لما لهذا الجانب من الأهمية والحساسية وعلاقاتها بمبدأ الحكامة في التسيير السياسي للدول .

ومن هذا المنطلق أمكننا طرح الاشكالية التالية :

- ماهي أبعاد تجسيد مبدأ الحكامة في التسيير الأمني في الجزائر؟

واجابة عن هذه الاشكالية سنحاول التظرح لجملة من النقاط أهمها :

1- مفهوم الحكامة .

2- سياسة الحكم الراشد في الجزائر مابين القناعات والتطبيق.

3- الحكامة الأمنية في و استراتيجيات تنفيذها في الجزائر .

1- مفهوم الحكامة .

من الصعب ضبط مفهوم الحكامة وإعطاؤه تعريفا موحدا ونهائيا، لارتباطه بمجالات متعددة ولتعدد صيغ تداوله.

ومن بين التعاريف التي يمكن استقراؤها من خلال المجالات التي وظفت فيها :

* الحكامة إعادة صياغة العلاقة بين كل المتدخلين على أساس مفهوم التعاقد، التشارك والتوافق. -

*الحكامة مقاربة ورؤيا وفلسفة جديدة للتغيير، لها مضمون اقتصادي مالي اجتماعي وسياسي باعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتدبير الشأن العام والمجتمعي.

*الحكامة نمط جديد لتدبير السلطة والتنظيم السياسي والاجتماعي وهي رؤيا جديدة للدولة والمجتمع و العلاقات الرابطة بينهما، ولسبل قيادة التغيير، وهي بذلك أيضا مقاربة جديدة لتدبير التغيير في المرفق العمومي والخصوصي، والمجتمع المدني، و عموما، تم تعريف الحكامة من قبل كثير من الباحثين على أنها: "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية منها والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية[1].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ،ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ص ص 211-210.

وقد عرفت بعض الد راسات في ضوء الاتجاهات الحديثة الحوكمة بأنها بشكل عام مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين أصحاب المصالح المختلفة في إطار من الشفافية والمساءلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة المنظمة في إدارة عملياتها وتحسين قدرتها التنافسية بالأسواق[2].

2- سياسة الحكم الراشد في الجزائر مابين القناعات والتطبيق:

اذا كانت كل الدول المغاربية قد عانت من الاستعمار الأجنبي على أراضيها فان الجزائر كانت أكبر متضرر من ذلك ذلك أن الاستعمار الفرنسي قد افقدها العديد من مقومات الدولة الحرة والهيبة والاستقرار والأمن على أراضيها فحرمت الشعب أبسط ما يوفر له العيش الأمن الحر على ترابه ومن هنا تكرست لدى الحكومة الجزائرية المستقلة والشعب الرغبة في التمسك بمبدأ حماية الحدود و السيادة.

فقد كرست الجزائر المبادئ الكبرى التي تضمن حقوق الفرد وحرياته من منظور المشروطية وهذا ما يعبر عنه في المعاهد الدولية التي صادقت عليها الجزائر ، لاسيما فيما يتعلق بالميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 ، كما قامت الحكومة الجزائرية بالانضمام إلى المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بمسألة حقوق الإنسان، و منحتها كامل الرعاية بالاتصال بينها وبين المجتمع المدني، أما داخليا فقد قطعت أشواطا معتبرة في مجال التعددية السياسية والسماح لهذه الأخيرة بالتعبير عن توجهاتها الفكرية و تمثيلها محليا وبرلمانيا، فقد عملت على تكريس دولة الحق

---

[2] Nadia CHETTAB, **"ECONOMIE, TIC ET BONNE GOUVERNANCE EN ALGERI ",**Université Badji Mokhtar, Annaba ; Maître de conférences, 31 Janvier au 1er Février 2005, page7.

والقانون عبر آليات متعددة أهمها إصلاح جهاز العدالة الذي يضبط بدوره العلاقات الاجتماعية ويؤمن الحقوق السياسية للمواطن، هذا القطاع اعتبرتهالسلطات العمومية بمثابة الهرم الذي تبنى عليه مبادئ الديمق ا رطية وحقوق الإنسان ولعل ما يبرر ذلك ماكرسه المشرع من مبادئ معروفة عالميا في الدستور والقانون ضمانا في ذلك لحقوق وحرية الذات الإنسانية، فضلا عن مصادقة الدولة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حيث كرست الدولة مخطط استعجالي والذي وافقت عليه الحكومة في 2000 / 10 / 30 المتضمن لأهداف الرد على التطلعات المحلية للمجتمع والمتعلق بممارسة بعض الحقوق والحريات الأساسية كتجسيد استقلالية القضاء وحسن سير المؤسسة القضائية، لكن هذه الإنجازات وان كان مضمونها يجسد أطر الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام وفي تفعيل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنه من جهة أخرى ما زالت بعض المتطلبات لم يستطع جهاز العدالة أن يضمنه مثل بعض الانتهاكات الصارخة التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم وضوح بعض الآليات القانونية وتعارضها مع الممارسة والتطبيق، وذلك بسبب الأزمات التي تعرضت لها الدولة منذ 1992 [3]

والتمتع بحكامة فعالة وتطبيقها على أرض الواقع ليس بالأمر اليسير فالدول وحتى المتطورة منها والمنتمية للعالم الأول تبقى دائما في تخوف من عدم ثبوت هذا المبدأ مطلقا على سياساتها وتطبيقه

---

[3] عامر صبع،" **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الج ا زئر مابين" 2004 - 1999** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الج ا زئر، / 2007 2008، ص ص135- 133 -

.

على شعوبها ويبقى هذا الخيار الاستراتيجي الفعال الذي يرمي بالدول الى مصف التطور رهان في يد السلطات الحاكمة والقيادات الواعية بضرورة تنفيذه .

وتواجه الجزائر مجموعة من العراقيل في ظل تبنيها لسياسة الحكم الراشد، حيث عمدت إلى استخدام الأساليب التي تعتبر كإطار عام للانطلاق والتفكير مستعينة بذلك على تنظيمات قانونية قصد الوصول إلى الطريقة العقلانية الرشيدة في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام[4] .

ولابد أن الجزائر في سبيل وصولها الى هذه السياسة تقطع أشواطا طويلة تتخللها العديد من العراقيل التي تتعلق بطبيعة المنطقة من جهة ودول الجوار من جهة خاصة في الجهة الجنوبية من الدولة وبالتالي فوجود حزار من الدول المتطورة بالجوار قد يدفع بالدولة للتطور تماشيا مع متطلبات الجغرافية لكن اذا كان الأمر على العكس من ذلك فهذا سيأثر فعلا على سياسة الدولة فبدلا من النظر الى الأفق البعيد تبقى حبيسة سياسات أمنية تقتضي عليها الحذر من الخطورة الأمنية المحيطة خاصة بعد أحداث الربيع العربي وما انجر عنه من افلات أمني خطير على مستوى دول الجوار وانتشار واسع للاجئين الأفارقة مما سيأثر سلبا على الدعامة الفعلية للدولة في ظل تنامي عدد الوافدين سواء بطرق شرعية أو غير شرعية نحو الحدود الجزائرية .

3- الحكامة الأمنية في و استراتيجيات تنفيذها في الجزائر .

أن مفهوم الأمن الإنساني يتخذ من الفرد وحدته الأساسية في التحليل بحيث يصبح محور أي سياسة أمنية أو اقتصادية أو سياسية هو تحقيق أمن الأفراد، وذلك من خلال مراعاة الأبعاد الإنسانية للقرارات

---

[4] آسيا بلخير،" **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق : الجزائر أنموذجا 2000 / 2007**،"مذكرة ماجستير غير منشورة ، فرع رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر، 2009 ، ص 207 - 204

الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك العمل على الاصلاح المؤسسي من خلال إصلاح المؤسسات الأمنية التقليدية وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة تهدف بالأساس إلى حماية وتحقيق أمن الأفراد، كما يتعلق الإصلاح المؤسسي ببعد آخر يرتبط بإيجاد آليات تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها نحو السعي لتحقيق أمن الأفراد[5].

فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى بمسايرة مختلف التحولات السياسية الإقليمية منها والدولية، وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة، وبطبيعة الحال لا يتحقق ذلك إلا بالأخذ بمؤشرا تها والمتمثلة في التمكين :أي توسيع قدرات المواطنين والحرية في اختيارهم العدالة في التوزيع :التي تشمل الامكانات والفرص المتاحة للفرد، التعاو ن :كمصدر أساسي للإشباع الذاتي ، الأمن الشخص ي :المتعلق بحق الحياة لكل فرد بعيدا عن أي تهديدات، وأخيرا الاستدام ة :التي تضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم، وبدورها هذه المؤشرات لا تلامس النوعية والجودة إلا في ظل نظام حكم سليم للدولة ، والذي يرتبط مباشرة بآليتي الشفافية والمساءلة كأهم مرتكزات الحكم الراش د أو الحكم الصالح Good) Governance)[6].

إن مراجعة المواثيق الرسمية منذ بيان أول نوفمبر 1954 تؤكد على اعتبار الدائرة المغاربية الحلقة الأولى أو البعد الأول في سلم الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية التي منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون و التكامل و العمل لضمان

---

[5] خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،مجلة الأمن والحياة، ع332،،1431،،ص 73.

[6] عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر،مجموعة محاضرات ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- ، ص 1.

مصلحة مغاربية مشتركة مقابل الحفاظ عمى سيادتها[7] وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتيا مع اعتبارها دليل يوجه و يقرر به القادة السياسة الأمنية لدولة ببعدها الداخلي والخارجي، و من هنا نشأت بين العقيدة الأمنية و السياسة الخارجية، باعتبارها تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات و التحديات البارزة و الكامنة التي تواجه أمنيا على المستويات الأمنية(القريبة، المتوسطة و البعيدة) تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام و المبادئ المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الغير[8].

إنّ الجزائر بقدر امتلاكها و تحريكها لماكنة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار و اطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي و شساعة مناطق الصراع صعَّب مفن مهمَّة الجزائر في تطويق و احتواء الاقتتالات المستمرة. و تُفضل الجزائر بدبلوماسيها الفاعلة في حالات الاستقرار أو حالة التأزم في العلاقات مع الجوار، و ترى الجزائر أن في تعاطيها السياسي مع الفضاء الإفريقي كمنطقة للاستقرار، وقد أقحمت الجزائر في إدارة هذه العقبات وتجنب أنواع التمييز و دعوات الانفصال، و حافظت على كيانها الموحد، بل انها اجبرت القوى الكبرى على قبول منطقيا في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب[9].

---

[7] عز الدين بعزيز،سياسة الجدزائر المغاربية 1962-1995، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم علوم سياسية ، جامعة الجزائر،2010،ص15.

[8] Francis, Sempa "**US National Security Doctrines Historcally Reiewed**", American Diplomacy, 2003 www.americandiplomacy.org

[9] جياد عودة ، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي**، السياسة الدولية، ،ع 87 ،1989 ،ص139

إن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية ، و قد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لجوار، وهي المبدأ مقدسا في نظر الجزائر[10]

ومفهوم الحكامة الأمنية يتطلب تأمين حماية الأفراد والممتلكات وخدمة المواطنين وليس الدولة فقط والحد من الجريمة ومحاربة الممارسات المتناقضة مع مفهوم الأمن سواء داخل منظومة الأمن أو داخل المجتمع والخروج من دائرة التسيب والفوضى من تحت مظلة الأمن وكذا مظلة حقوق الإنسان وضبط كل

التجاوزات، باعتبار الأمن هو أحد خطوط التماس بين الحكومة والمواطن أو الدولة والمجتمع، وهذا يفرض صياغة جديدة لمفاهيم الحق والحرية والواجب والتفريق بينه ، وجعلها تتماشا متطابقة مع مضامينها الدستورية، وتغييرها بممارسات تشرح الغامض منها وتكلم المسكوت عنه فيها .فحق الإضراب والتظاهر مثلا، ما يزال غير مقنن بقانون تنظيمي، وأمام هذا الفراغ يعتمد المضرب أو المتظاهر التأويل للتشريعات الدولية وتعتمد المؤسسات الأمنية التأويل المضاد باللجوء للتشريعات والقرارات الوطنيةوالحكامة الأمنية هي أسلوب حديث لتأهيل المجتمع والدولة استكمالا لحكامات أخرى تعنى بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية ...وهي حكامات تختلف من حيث الآليات لكنها تتوحد من حيث القصد والغاية[11].

---

[10] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير العلبقات الدولية، جامعة باتنة، 2011-2010 ،ص 76.

[11] تيسير محسن، محاورة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات،العدد 29 ، فلسطين

بالتالي الحكامة الأمنية هي واحدة من أهم الجوانب الإدارة الحديثة للدولة لأنه يكون من خلال إدارة الهياكل المختلفة ، ومختلف المجالات الأمنية التي يمكن إن تشمل الحكامة الأمنية ، وانه يعطي للمواطنين ضمانات الحق في إدارة هذا المجال الحيوي والأمن عنصر لا غنى عنه لتحقيق الاستدامة لأي مشروع ديمقراطي ، والذي يشمل القطاعات المختلفة والمتنوعة ، بدءً من امن الناس، وامن المواطن والحفاظ على الوطنية وكل ما يشمل مستويات الأمن.

وللحكامة الأمنيسة ارتباط وثيق بالاصلاح السياسي ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الانجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمسا ا رتها، ولصيغها الدستورية والقانونية، وعرفته الموسوعة السياسية بأنه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي غير القائم دون المساس بأسس هذا النظام، انه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها[12]

واذا ماساد الحكم الراشد والحكامة الأمنية فان دولة القانون تبدو صفتها جلية الملامح وعلى العموم يمكن القول بان دولة القانون هي النقيض الكامل للدولة التقليدية المطلقة السلطات التي تعتبر الحقوق هبات وعطايا ومنح تتكرم بها السلطة على رعاياها وليست حقوقا طبيعية أو أصلية مثلما هي النقيض

---

www.sis.gov.ps .،انظر 2006

[12] -نور الدين العفوي، مؤشرات الحكامة واليات الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب، بيروت، 2004 ، ص 797.

التام للدولة البوليسية التي تحكمها الهواجس الأمنية التي تأخذ الناس بالشبهة وتمارس عنفا على المجتمع وكأنها في حالة حرب معه في حين أن ما يسود في دولة القانون هي العلاقات القانونية السليمة التي يكون فيها القانون هو الضامن لحقوق الأفراد والفئات المؤطرة، وعليه يمكن تعريف دولة القانون بأنها الدولة التي تقيم التوازن بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات العامة[13].

واستنادا إلى الإطار المفاهيمي للحكامة الأمنية نجد أن هذه الأخيرة تعمل على تعزيز الجهود المبذولة من اجل بناء دولة ذات مبادئ الديمقراطية ، وذلك من خلال الاعتماد المسؤولية الحكومية في مجال الأمن ، وتحديث أجهزته والمراقب الوطنية والإقليمية والمحلية لسياسات والممارسة الأمنية وحديد معايير وحدود استخدام القوة ، والتكوين الممنهج لرجال الآمن والسلطة والأعوان في مجال حقوق الإنسان...،وهذا يدل على أن الدولة المعاصرة تسيست ،ولا يمكن تقديم إصلاحات إلا عن طريق استعمال أدواتها المشروعة و وسائلها القانونية، وعليه فإن موضوع إصلاح المنظومة الأمنية انطلاقا من اعتبار الأمن عملية تتطلب الإصلاح بناء على النظرة المتعقلة والرصينة لتوازنات الدولة الشاملة، واعتماد إصلاحات جذرية في مفاهيم السلطة والمواطنة ونقاط التلاقي بينهما ومنها الحكامة الأمنية[14].

خاتمة:

- أن الحكامة الأمنية في جوهرها هي سبيل ناجع من أجل النهوض بسياسات الدول نحو الاستقرار ولعب دور محوري في المحيط الذي تشغله وهذا ما تبلور في السياسة التي

---

[13] عبير سهام مهدي، أسس بناء دولة القانون والمؤسسات الاستقرار واحترام النظام وتحقيق الرفاه الاقتصادي، شبكة عراق المستقبل،2008 ، ص55.

[14] نور الدين العفوي،المرجع السابق ، ص 798.

تنتهجها الجزائر في هذا المطاف سعيا منها من أجل الضفر بحدود أمنية وعلاقات حسن جوار حميدة في اطارها الاقليمي المغاربي وذلك ناجم عن التحديات الجمة التي عاشتها الجزائر على مدار عدة سنوتها والتي أكسبتها التجربة والحنكة السياسية من أجل تعاطي مثل هكذا سياسات والتأقلم مع الأوضاع المفروضة عليها .

- أن الجزائر تحاول النهوض بنظامها والسعي من اجل التغير والإصلاح على مستوى المؤسسات القانونية والإدارية والنظم، والمؤسسات الأمنية فالدول العربية وبالأخص دول الربيع العربي التي شهدت ثورات تحت تقلبات يمكن القول بأنها رديكالية ، وذلك بسبب عدم وجود أنظمة متينة،و انعدام الاستقرار الأمني من كل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والقانونية...،لذلك وصل الأمر بها إلى ما هي عليه الآن ،وهذا ما أدى إلى حدوث انقلابات على أنظمة هذه الدول ، و منها تونس التي تعتبر أول دولة شهدت هذا الانقلاب وذلك بسبب عمل أنساني.
- أن الحكامة الأمنية في المجتمعات العربية ليست بنفس المقاييس التي توجد عليها في الدول

الغربية نظرا لاختلاف كثير من الأسس رغم أنها تلتقي في البعض منها، إن أساس الحكامة الأمنية تطوقه مجموعة من القيم والعادات والمعتقدات التي تتحكم في فكر وسلوك الحاكم أومن يمتلك سلطة فكلما كانت منظومة القيم الاجتماعية والدينية والسياسية والقانونية منسجمة إلا وأعطت شخصية سوية نسبيا كما يسعف ذلك في تحمل المسؤولية والإحساس بأهميتها وبمخاطرها وعواقب الفشل و إيجابيات النجاح.

المراجع:

- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ،ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت.

- عامر صبع،" **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الج ا زئر مابين" 2004 - 1999** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008 / 2007 .
- آسيا بلخير،" **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق : الجزائر أنموذجا 2007 / 2000** ،"مذكرة ماجستير غير منشورة ، فرع رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة - الجزائر، 2009 .
- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي،مجلة الأمن والحياة، ع332،،1431.
- عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر،مجموعة محاضرات ، جامعة محمد خيضر - بسكرة- .
- عز الدين بعزيز،سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،قسم علوم سياسية ، جامعة الجزائر،2010.
- جياد عودة ، **السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي**، السياسة الدولية، ،ع 87،1989 .
- حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير العلبقات الدولية، جامعة باتنة،2010-2011 .
- تيسير محسن، محاورة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات،العدد 29 ، فلسطين 2006،انظرwww.sis.gov.ps .
- نور الدين العفوي، مؤشرات الحكامة واليات الانتقال الديمقراطي، حالة المغرب، بيروت، 2004 .

- عبير سهام مهدي، أسس بناء دولة القانون والمؤسسات الاستقرار واحترام النظام وتحقيق الرفاه

الاقتصادي، شبكة عراق المستقبل،2008 .

-

الأجنبية:

[1] Francis, Sempa "**US National Security Doctrines Historcally Reiewed**", American Diplomacy, 2003 www.americandiplomacy.org.

[2] Nadia CHETTAB, **"ECONOMIE, TIC ET BONNE GOUVERNANCE EN ALGERI ",**Université Badji Mokhtar, Annaba ; Maître de conférences, 31 Janvier au 1er Février 2005.